آليات واستراتيجيات ترقية الأمن البيئي

حواس صباح (طالبة دكتوراه)
جامعة باتنة1
Sabah_haoues@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2017/10/15 تاريخ المراجعة: 2017/10/26 تاريخ القبول: 2017/12/19

ملخص:

تعمل الاستراتيجيات البيئية على تحقيق أهداف بيئية محددة عن طريق تحديد المناهج والأدوات المطلوبة، مدعومة بخطط الأمن البيئي والتي تشكل الوسيلة المنفذة لخطط وبرامج تلك الاستراتيجيات ومساعدة في تحقيق أهدافها.

وعليه فان آليات واستراتيجيات ترقية الأمن البيئي تتطلب بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية، وأنماط انتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته مع ضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة، ولتحقيق ذلك لابد من اعادة صياغة النشاطات الحالية او ابتكار اخرى جديدة على أن تكون مقبولة ثقافيا وممكنة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا، وملائمة بيئيا وقابلة للتطبيق سياسيا.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي ; تحديات الأمن البيئي ; الاستراتيجيات البيئية ; آليات تحقيق الأمن البيئي.

Abstract:

Environmental strategies, works to achieve specific environmental objectives by identifying approaches and tools required, backed plans for environmental security, which constitute the means implementing plans and programs of those strategies and help achieve its goals.

Accordingly, the strategies and environmental security upgrade requires social constructs and economic activities, patterns of production and consumption, and techniques of working on environmental sustainability and the empowerment of the current generation and improve his life while ensuring adequate life for future generations, and to achieve it has to be recast

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

current activities or other new innovation that mechanisms be culturally acceptable and economically feasible and socially just and environmentally appropriate and viable politically.

Key words: Environmental Security; Environmental Security Challenges; Environmental Strategies; Mechanisms To Achieve Environmental Security.

مقدمة:

مع تنامي اهتمام العالم بالقضايا البيئية أصبح الرأي العام أكثر اهتماما بإيجاد حلول لمشاكل من قبيل انقراض الكائنات الحية، والتغير المناخي والتلوث والعمل على خلق مجتمع آمن بيئيا، وقد بدا واضحا أن هذه العملية تتطلب تظافر جهود كل المجتمع الانساني وهي مطلب ملح يجب أن ينجز من قبل الجميع بلا استثناء، ولذا لابد من الانطلاق من النتيجة التي خلص اليها نادي روما بعنوان «The First Global Revolution»، والذي تبنى كتابه النظرة القائلة أن مشاكل البيئة الحالية هي في حالات عديدة متداخلة وأكدوا فيه أن مشاكل البيئة، الطاقة، السكان والتنمية ومصادر الغذاء تمثل قضايا متداخلة ضمن اطار المشاكل الكونية، ونظرا لأهمية التداخل بين تلك المشاكل فانه لا جدوى من مواجهة كل عنصر على حدى بل لابد من مواجهة متزامنة لكل تلك المشاكل في اطار استراتيجية دولية منسقة، فعلى سبيل المثال لا يمكن ايجاد حل للأزمة السكانية في العالم الا اذا تم ايجاد حل ملائم لظاهرة الفقر المتفاقمة، كذلك ستستمر ظاهرة انقراض الكائنات الحية واستنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي بمعدلات مخيفة طالما بقي العالم يستغل هذه الموارد بطريقة غير عقلانية.

ولما للبيئة من أهمية في استمرارية الحياة البشرية، فان آليات واستراتيجيات ترقية الأمن البيئي تركز بالأساس على توفير بيئة ملائمة لحياة بشرية أفضل، مدعومة بحس حضاري وتربوي وتعليمي للإنسان الذي يتعدى على البيئة باسم الصناعة والتجارة تارة، وباسم النمو الديمغرافي وسوء التسيير الاداري تارة أخرى.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

والسـؤال الملـح الـذي يطـرح نفسـه هـو كيـف نحقـق الأمـن البيئـي أولا ؟ ثـم كيـف نرتقي به؟

للإجابة عن هذا السؤال ارتأينا تناول الموضوع وفق خطة ثلاثية المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الأمن البيئي

المبحث الثاني: استراتيجيات ترقية الأمن البيئي بين النظرية والتطبيق

المبحث الثالث: آليات الأمن البيئي بين التمكين وتحقيق الانتفاع به

خاتمة (نتائج وتوصيات).

المبحث الأول: ماهية الأمن البيئي

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق الى ميلاد مفهوم الأمن البيئي عن طريق تعريفه وبيان علاقته ببعض المفاهيم الأخرى في المطلب الأول، ثم ابراز أهمية الأمن البيئي والتحديات التي تواجهه في الطلب الثاني.

المطلب الأول: ميلاد مفهوم الأمن البيئي

ظهـر مصـطلح الأمـن البيئـي في منتصـف السـبعينات وتم ترسـيخه في منتصـف الثمانينـات عنـدما تضـمن تقريـر بورتلانـد(مسـتقبلنا المشـترك) الصـادر عـام 1987م فصلا كاملا عن الأمن البيئي[1] ورغم حداثة المفهوم نسبيا فقد تحققت عالميته[2]، اذ لا وجود اليوم لدولة الا وتنادي باتخاذ الاجراءات والتدابير الكفيلة بحماية البيئة بل وتشرع القوانين وتضع القواعد من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها.

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة على المستوى العالمي، فقد خلت سياسات المنظمات الدولية التي تعنى بالشأن البيئي مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الصحة العالمية(WHO)، من أي تعريف للأمن البيئي، بينما أشار برنامج الأمم المتحدة الانمائي(UNDP) بصورة مختصرة للأمن البيئي في التقرير الصادر عام 1994م المتعلق بالتنمية البشرية بهذه الصيغة:

"Environmental threats countries are facing a combination of the degradation of local ecosystems and that of the global system."[3].

والأمن البيئي في تصور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له عدة أهداف تتعلق خصوصا بحماية الأفراد والجماعات من الأخطار والتهديدات في الأجل القريب والبعيد، هذه

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

التهديدات هي أساسا بفعل الإنسان نتيجة سوء تعامله مع الطبيعة مما يسبب تدهور البيئة الطبيعية ويؤدي إلى تلوث المياه والهواء وبروز ظاهرة الاحتباس الحراري الناجمة عن الانبعاثات الغازية جراء وحشية الصناعة.

في حين تعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) أن ادراج الأمن البيئي ضمن المواضيع الحديثة للبيئة والتغير المناخي يعد من أهم أولوياتها[4] وقد قامت المنظمة عام 1997م بإطلاق برنامج علمي لحل مشاكل الأمن البيئي، بما في ذلك إعادة المواقع العسكرية الملوثة لما كانت عليه، والتصدي للمشاكل البيئية الإقليمية والكوارث الطبيعية والبشرية، باستخدام التقنيات النظيفة [5].

أولا: تعريف الأمن البيئي

توجد صعوبة بالغة في ايجاد تعريف متفق عليه عالميا للأمن البيئي، فمعظم التعريفات التي وجهت له تم انتقادها اما بسبب الغموض(Vagueness)، أو بسبب الغاية من استعمال هذا التعريف(Usefulness) [6]، ومنها تعريف الأمن البيئي على أنه: أمن الناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الانسان نتيجة اهمال أو حادث أو سوء تسيير. فهذا التعريف يبدو قاصرا عن اعطاء صورة عامة وشاملة لمفهوم الأمن البيئي حيث اقتصر من جهة على حماية البيئة من أجل الانسان وليس من أجل البيئة في حد ذاتها، وبالتالي الانسان هنا هو الغاية والهدف من حماية البيئة. ومن جهة ثانية تجاهل حماية البيئة من أجل الأجيال اللاحقة أو المستقبلية[7].

في محاولة لتفادي هذه الانتقادات اتجه البعض الى اعتبار ان الأمن البيئي يعني: (تقليل الاستباقية من التهديدات البشرية لضمان أداء جيد للمحيط الحيوي، ومنه لعنصرها البشري)[8] ويركز هذا التعريف على الحيز المقصود بالحماية والمستفيد من هذه الحماية وهو الانسان.

ويمكن تصور تعريف للأمن البيئي كما ذهب إليه ثلاثة خبراء أفارقة في تقرير حول إفريقيا الغربية على انه إمكانية الحياة في مجال فيزيائي وطبيعي نظيف بعيد عن التصحر وتهديدات أخرى يمكنها أن تضع وجود الإنسان في خطر[9].

كما حاول ميشال فريدريك" Michel Fredrik " وضع تعريف للأمن البيئي على أنه يعني بالنسبة للدولة، غياب التهديدات ضد جوهر البيئة الطبيعية وحياة الرفاه

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

للشعب والحفاظ على تكاملها الوظيفي[10]. فالأمن البيئي يعد محور الأمن الوطني بحيث يظم العلاقة الديناميكية المتداخلة بين الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي للدولة وعامل على استقرار المنطقة[11]. وفي هذا التعريف حصر لجانب من العلاقة بين الفرد والبيئة في الموارد واستخدام كلمة النسيج الاجتماعي بدل الفرد وفي إطار الدولة ومحور الأمن الوطني بمعنى أن يتم داخل الدولة وهي الغاية منه.

وإذا نظرنا إلى مفهوم الأمن البيئي من زاوية معالجة ما خلفته الحروب من أثار فيمكن تعريفه بإعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحروب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن ان تقود الى تدهور اجتماعي، في حين يرى البعض مفهوم الأمن البيئي من الزاوية العلمية بأنه: (المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي).[12]

غير أننا نتفق مع التعريف الذي يعتبر الأمن البيئي بأنه: (بعض الاستراتيجية التي هي جزء من البيئة)[13] اذ يشير هذا التعريف الى أن لمفهوم الأمن البيئي بعد اجرائي حيث أن العمل على القضاء على التهديدات المختلفة يحتاج الى استراتيجية والتي تعد ضرورة فيما يتعلق بتحقيق الأمن البيئي والارتقاء به.

ويرى أنصار الأمن البيئي أن هذا الأخير أكثر من مجرد جعل الدفاع مسألة إيكولوجية لأن التهديدات البيئية لا تعترف بالحدود [14]، وتشكل خطر داهم على المدى الطويل، فالأمن البيئي يركز على مسائل أكثر أهمية منها تبادل المعلومات المتعلقة بالبيئة، ومسألة حقوق الإنسان، والعولمة، وتأثيرات أنماط الاستهلاك لدول الشمال على الجنوب، ويركز على معالجة سبب التدهور البيئي من الجذور وذلك بخفض وتيرة مساهمة الإنسان في هذا التدهور وفق آليات واستراتيجيات مدروسة.

ثانيا: الأمن البيئي تصور جزئي في سياق منظومة كلية

إن دراسة الأمن البيئي لا يمكن فصلها عن الأمن الانساني من جهة وعن حقوق الانسان من جهة ثانية، وعن التنمية من جهة ثالثة وذلك ما ذهبت إليه لجنة الأمن الانساني المستحدثة في2001م بمبادرة من حكومة اليابان استجابة لنداء قمة الالفية من طرف كوفي عنان، حيث أشارت اللجنة الى أن انعدام الأمن الانساني ينتج عن الصراعات والعنف من جهة وعن الروابط ما بين الامن والتنمية من جهة أخرى[15].

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

إن البحـث عـن الأمـن البيئـي يتوافـق مـع فكـرة التنميـة المسـتدامة الـتي تهـتم بالاحتياجات المرتبطة بالبيئة وباحتياجات الاجيال الحاضرة والمستقبلية وهذا ما يعبر عنه الأستاذ"Michel Prieur " بالقول: " الحق في التنمية يجب تحقيقه بطريقة تضمن الانصاف في تلبية احتياجات التنمية والبيئة والاجيال الحاضرة والمستقبلية" وذلك طبقا للمبدأ الثالث من اعلان ريو لسنة 1992م وفي هذا المعنى تتجسد العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة[16].

كما أن الأمن البيئي يتوقف استقراره على مدى مكافحة الفقر لأن حالة الفقر تجبر الأشخاص أفرادا وجماعات ودول على الاعتداء على البيئة قصد تلبية حاجياتهم المستعجلة، وتثير الصراعات الطائفية والسياسية .

بالإضافة إلى ذلك فإن انعدام شروط الامن البيئي، لا يسمح للإنسان بالتقدم والرفاه بل انه يقضي عليه أكثر من الحروب حيث تعتبر" Sara Parkin" وهي خبيرة لدى منظمة حلف شمال الأطلسي أن انعدام الوسط البيئي الملائم يتسبب في وفاة 20 مليون شخص سنويا، بينما لم تقتل الصراعات المسلحة والطائفية منذ 1945م إلى اليوم أكثر من 20 مليون شخص، لذلك نقول أن الأمن البيئي متعدد الأبعاد والتأثيرات.

المطلب الثاني: أهمية الأمن البيئي والتحديات التي تواجهه

أولا: أهمية الأمن البيئي

يعد العامل البيئي أهم عامل ساهم في ظهور مفهوم الأمن الإنساني والتغيير الراديكالي في مفهوم الأمن بشكل عام، حيث أخذ العالم يهتم بالأمن البيئي الذي أصبح يعتبر حلقة مهمة في السلم والأمن الوطني والدولي وكذلك في مجال حقوق الإنسان، فخلال المئة سنة القادمة تشير التقديرات إلى أنه سيتم تحول ثلث مساحة الأرض لذلك سوف يكون الاختيار ما بين الاستهلاك والنظام البيئي والمحافظة والتسيير مهمة صعبة للغاية[17]، إذ مع ارتفاع وتيرة التدهور البيئي بسبب الإنسان الذي قام بإنهاك مقومات النظام البيئي الذي يمدنا بالماء والغذاء والهواء النقي زادت الأهمية والحاجة إلى تبني مفهوم الأمن البيئي.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

كما أن أهمية الأمن البيئي تبرز في الحفاظ على الموارد الطبيعية والابتعاد عن شبح الندرة وذلك بالاستغلال الرشيد لهذه الموارد بما يؤمن احتياجات الأجيال الحاضرة بشكل متساوي وعادل دون المساس بأمن الأجيال المستقبلية.

كذلك يساهم الأمن البيئي في خلق بيئة آمنة صحيا وغذائيا وبالتالي يوسع من دائرة البيئة كفاعل مؤثر ومتأثر، وعدم حصر البيئة في مفهوم التنوع البيولوجي فقط بل كوسط منتج للفرص الاجتماعية.

بالإضافة الى أن الأمن البيئي يعزز ويثري منظومة حقوق الإنسان ليس كمجرد نصوص مكدسة في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، بل يتعداها إلى التمكين من الوصول إلى هذه الحقوق ثم الانتفاع بها.

ثانيا: التحديات التي تواجه الأمن البيئي

إن الأمن البيئي الذي يسعى إلى تحرير الإنسان من التهديدات البيئية وتحقيق حياة الرفاه والكرامة في ظل بيئة صحية وسليمة، يواجه في طريق تحقيق ذلك عدة تحديات وصعوبات تحد من تحقيقه عمليا، ولعل أهم هذه التحديات هي:

- أن الأمن البيئي يتعامل مع تهديدات شديدة التعقيد مقارنة بالتهديدات التقليدية كما هو الحال في مسألة الاحتباس الحراري أو ثقب الأوزون، لذلك فلا يمكن التعامل معها بالمفهوم التقليدي بل لا بد من التخطيط الاستراتيجي والاستباقي ووضع سياسات بيئية فاعلة على المدى المتوسط والبعيد.
- تحقيق الأمن البيئي يتطلب تضافر جميع الجهود الدولية، على اعتبار أن الغاية من حماية البيئة هي الإنسان بغض النظر عن جنسيته وانتماءه من جهة، ومن جهة أخرى خاصية التهديدات البيئية العبر حدودية. لكن التحدي الراهن هو وضعية المجتمع الدولي في ظل تضارب الأولويات وتقاطع المصالح بحيث كل دولة تبحث عن تحقيق مصالحها الذاتية(المصالح الاقتصادية) على حساب البيئة والأمن، حيث أن القانون الدولي البيئي عاجز الى حد الآن عن تأمين البيئة من الأخطار للدول النامية والفقيرة من أجل الوصول إلى سيادة القيم في مواجهة الليبرالية الاقتصادية.
- هناك تحدي آخر مهم يواجه الأمن البيئي وهو مشكل الندرة وشح الموارد والذي يقلص من فرص الأمن ويزيد من احتمال نشوب الصراعات والنزاعات على كافة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المستويات. ولعل السبب الرئيسي في ذلك ليس عدم كفاية الموارد الموجودة في الأرض لسكانها وإنما يرجع إلى الجشع واستنزاف الموارد بطريقة غير عقلانية، لذلك لابد من ترشيد استغلال الموارد والتوجه نحو الطاقات البديلة باستخدام التقدم التكنولوجي وبذلك تتوفر الموارد للجميع بصورة متساوية وعادلة.

• كما أن هناك تحدي آخر يتمثل في أنه ليس المهم في الأمن البيئي هو التحرر من التهديدات والحاجة فقط ولكن المهم هو استمرار واطراد هذا التحرر كما عبر عنه " Barry Buzan" «the pursuit of freedom from threats»[(18)]، فما الفائدة من غياب التهديدات لفترة محدودة ثم وجودها في أوقات أخرى فذلك يعيدنا لنقطة البداية وهي غياب الأمن البيئي. لذلك يتطلب الأمر البحث عن حلول جذرية ودائمة عبر سياسات بيئية ومخططات استراتيجية متوسطة وطويلة المدى.

• ومن بين التحديات أيضا المفهوم النسبي للأمن البيئي فتباين المشاكل البيئية من تصحر وجفاف والتعرض الدائم للكوارث الطبيعية يجعل مفهوم الأمن البيئي نسبيا وكل جهة تحاول أن تعطي له مفهوما ينطبق مع ظروفها. وفي هذه الحالة لا بد للدول والمؤسسات المعنية أن تحاول توفير الأمن البيئي على مستواها الداخلي وفق معطياتها وإمكانياتها المتاحة، ولا تنتظر فقط حلول جماعية دولية قد لا تكون قابلة للتطبيق داخليا.

• يمكن الإشارة في الأخير إلى تباين مفهوم الأمن البيئي بين الدولة والأفراد، فبالنسبة للدولة يعني الأمن البيئي غياب التهديدات ضد المجال البيئي الحيوي لها والحفاظ على سلامتها الوظيفية. بينما بالنسبة للأفراد فهو غياب التهديدات التي تمسهم مباشرة دون ربطها بالدولة، وهذا التباين في وجهات النظر يؤدي حتما إلى أن الدولة لا تسعى لتحقيق الأمن البيئي حسب تصور الأفراد بصورة كاملة، بل تحاول دائما إدخال الاعتبارات المتعلقة بوجود السلطة واستمرارها، لذا لابد للدولة أن تركز بصفة كلية على المفهوم الفردي للأمن البيئي والذي سوف يحقق لها بالنتيجة الأمن هي كذلك.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المبحث الثاني: استراتيجيات ترقية الأمن البيئي بين النظرية والتطبيق

وفيه دراسة نظرية لاستراتيجيات ترقية الأمن البيئي عن طريق معرفة ركائز هذه الاستراتيجيات، اشكالها وأهم الأهداف التي تسعى الى تحقيقها في المطلب الأول، ثم الانتقال الى مدى تطبيق هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع من خلال عرض نماذج لبعض الاستراتيجيات البيئية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: استراتيجيات ترقية الأمن البيئي دراسة نظرية

أولا: ركائز استراتيجيات ترقية الأمن البيئي

ان منطق ترقية الأمن البيئي يرتكز على الاجابة على أربعة أسئلة مفصلية وهي:

- كيف يمكن للإنسان أن يمكن نفسه من الانتفاع بحقوقه كانسان؟.
- كيف يمكن أن يوجد ضمانات يشارك في صنعها ويضمن استمراريتها؟ .
- كيف يمكن أن يحقق حاجياته بدون خوف ؟.
- كيف يستبق حلولا لمشاكل قد تعيق انتفاعه؟.

وبالتالي فان استراتيجيات ترقية الأمن البيئي تسعى إلى إدارة الأزمات البيئية سواء داخل الدولة أو على المستوى الدولي، تمنع من تفاقمها وتحد من تداعياتها السلبية من خلال التأسيس لوقاية استباقية مستديمة منظمة بشراكات بين مختلف المؤسسات أو مختلف الدول تحد من التداعيات السلبية للكوارث الطبيعية والمخاطر الكبرى على حياة الانسان وعلى نوعية حياة الانسان، بمعنى التحرر من الخوف مع ضمان استقرار بيئي بين الاحتفاظ بحاجة البيئة من جهة وتحديد حاجات الأفراد والدول من جهة أخرى.

وهذا ما يؤدي إلى توفر أمن بيئي وذلك لضعف التهديدات على حياة الانسان وجودتها بشكل يضمن انتاج شروط للانتفاع بمختلف الحقوق وكذلك يحقق الاستقرار الذي يعبر عنه بشروط الرشادة[19].

ثانيا: أشكال استراتيجيات ترقية الأمن البيئي

تتعدد أشكال وصور استراتيجيات ترقية الأمن البيئي نذكر منها:

- **الاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على البيئة:** هذه الاستراتيجيات جاءت نتيجة اعلان الاستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة والتي أعدها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

والموارد الطبيعية، حيث جاء في اعلان الاستراتيجية العالمية أنه يتوجب على الدول اعداد استراتيجيات وطنية لحماية البيئة مع مراعاة خصوصية دولة[20].

•**استراتيجيات التصدي للكوارث البيئية:** وهي خطط يتم اعدادها خصيصا لمواجهة الكوارث والأزمات البيئية والتقليل من حدتها مثل: أخطار الزلازل والأعاصير والفيضانات.

•**استراتيجيات التنمية المستدامة:** عبارة عن استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقد دعا اليها جدول أعمال القرن 21 المنبثق عن اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عام1992م[21].

ثالثا: أهداف استراتيجيات ترقية الأمن البيئي

هناك عدة أهداف تسعى استراتيجيات ترقية الأمن البيئي الى تحقيقها منها:

1- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتطبيق السياسات وتطوير الآليات والأدوات التنفيذية المناسبة والتي تعزز الروابط بين حماية البيئة وتلبية حاجيات الأفراد وتساهم في دمج المفاهيم البيئية في خطط التنمية.

2- تطوير السياسات والتشريعات الفعالة لحماية البيئة.

3- تعزيز الرقابة والتفتيش وتطبيق التشريعات والأنظمة للحد من التأثيرات السلبية على البيئية.

4- تطوير برامج إدارة المعلومات بهدف اتخاذ القرارات الصحيحة من خلال جمع المعلومات البيئية ونشرها وتحليلها.

5- المحافظة على قنوات اتصال واضحة وفعالة مع الجهات الوطنية الاقليمية والدولية للمساهمة في تحقيق الرؤية الاستراتيجية لحماية البيئة[22]

المطلب الثاني: مدى تطبيق استراتيجيات ترقية الأمن البيئي على أرض الواقع

سنحاول في هذا الجزء عرض نماذج عن بعض الاستراتيجيات البيئية:

أولا: استراتيجية تغير المناخ: ان نطاق جهود التكيف الدفاعية إزاء تغير المناخ في البلدان ليس كبيرا بعد وفي حين تتفاوت المؤشرات الا أن الصورة الإجمالية تدل على تزايد الاستثمارات في العمل الوقائي ومن بين الأمثلة على ذلك نذكر:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

▪ **هولندا:** تواجه هولندا مخاطر حادة ناجمة على تغير المناخ وقد تم الإعداد لاحتواء هذه المخاطر من خلال شبكة واسعة من القنوات والمضخات والسدود، وقد تم انشاء السدود بحيث تصمد أمام حوادث طقسية لا يزيد احتمال حدوثها عن مرة واحدة فقط كل عشرة آلاف عام، ولا يشكل البحر فقط العامل الرئيسي في هذه التهديدات حيث يمثل نهر الراين خطرا فياضانيا مستمرا ومع ارتفاع مستويات سطح البحر تحدث أعاصير أكثر شدة، وتتنبأ النماذج المناخية بأن معدل التكيف قد يزيد بنسبة 25٪[23].

لذا ينظر إلى التخطيط للتكيف في هولندا باعتباره أمرا يتعلق بالأمن الوطني وتقر سياسات المياه الهولندية بأن البنى التحتية الحالية قد لا تكون كافية لتتصدى لارتفاع مناسب سطح المياه في الأنهار وارتفاع مستويات سطح البحر، وفي عام2000م كانت وثيقة السياسة الوطنية للأنهار قد أوردت اطار عمل مفصل يهدف لتحقيق التكيف والتأقلم ويضم اطار العمل ضوابط تخطيطية أكثر صرامة على عمليات الاستيطان البشري واستراتيجيات لتجميع مياه الأمطار في المناطق لتنفيذها من قبل السلطات الاقليمية من أجل اقامة مناطق قادرة على حجز مياه الفيضانات، وميزانية تقدر بثلاثة مليارات دولار للاستثمار في الحماية ضد الفيضانات وتهدف هذه السياسة لحماية هولندا من فيضانات نهر الراين التي ترتفع إلى18000م^2/ثا بدءا من عام2015م وهوما يزيد بمقدار 50٪ عن أعلى مستوى مسجل حتى الآن[24].

▪ **اليابان:** في عام2004م ضربت البلاد 10أعاصير حلزونية مدارية وكان هذا العدد يزيد عن أي عدد من الأعاصير ضرب البلاد على امتداد القرن الماضي وقد وصلت الخسائر الاجمالية الى14مليار دولار ورغم أن اليابان واحدة من أكبر البنى التحتية الدفاعية نموا في العالم إلا أن الموانئ والمرافئ ينظر اليها كمواقع عالية التعرض للخطر، ومن شأن أي زيادة في النشاط الاعصاري أن يتسبب في أزمات اقتصادية حادة. وعليه وتوفر الخطط الموضوعة من قبل الحكومة اليابانية دفاعات اكثر فعالية في مواجهة التكاليف المقدر أن تنجم عن ارتفاع في منسوب سطح البحر والتي تصل الى93مليار دولار[25].

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

▪ **الجزائر:** الجزائر كغيرها من دول العالم ليست في منأى عن آثار ا لتغيرات المناخية حيث تشير العديد من الدراسات الى أن التغير المناخي سيؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعية، الصحية، الزراعية...الخ، ومن هذا المنطلق سعت الحكومة للبحث عن الطرق والوسائل للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية المستدامة كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيرا لمرحلة ما بعد عهد النفط. وقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 في المائة من الكهرباء من موارد متجددة كالماء، الشمس والرياح بحلول2020 م[(26)].

كما بادرت الجزائر الى التوقيع على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية. وينص الاتفاق الموقع عليه في ديسمبر 2015 من قبل ممثلي 195 بلد بالعاصمة الفرنسية خلال الندوة حول التغيرات المناخية "كوب 21" على الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض بأقل من 2 درجة مئوية عند نهاية القرن الحالي. وبنفس المناسبة تبحث الجزائر مع عدة بلدان أعضاء في الأمم المتحدة وضعية وآفاق تنفيذ برنامج التنمية المستدامة الجديد المصادق عليه في سبتمبر 2015 م المتضمن 17 هدف عالمي من أجل القضاء على الفقر في أفق 2030 م ومكافحة التمييز والتصدي للتغيرات المناخية[(27)] .

ثانيا: سياسة الإنتاج والاستهلاك المستدامين:

▪ **في افريقيا:** حث الاطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة على تطوير وتنفيذ عدد من البرامج شبه الاقليمية والوطنية والمحلية للاستهلاك والانتاج المستدامين ومن الأمثلة على ذلك:

▪ اقامة مشاريع تجريبية لتعميم الاستهلاك والانتاج المستدامين في السياسات الانمائية على المستوى الوطني.

▪ تنفيذ خطط واستراتيجيات العمل بشأن الاستهلاك والانتاج المستدامين في تنزانيا ومصر وغانا وزامبيا .

▪ الى جانب ذلك تساعد الآلية الافريقية للوسم البيئي التي أطلقت حديثا في تثبيت وتنسيق مبادرات الوسم البيئي في المنطقة لتمكن بطريقة افضل من تحديد المنتجات المستدامة وخلق أسواق جديدة لها في افريقيا وخارجها.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

- في آسيا والمحيط الهادي:

- يشجع برنامج سويتش آسيا (Switch Asia Programme)الممول من المفوضية الأوروبية الاستهلاك والانتاج المستدامين بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويدعم صانعي القرار الاسيويين للانتقال إلى ممارسة تطبيق الاستهلاك والانتاج المستدامين، وقد انتشرت استراتيجيات وطنية للنمو الأخضر منذ عام 2005م في عدد من البلدان الأسيوية وهي استراتيجيات تشجع على الاستهلاك والانتاج المستدامين وتطوير بنية تحتية مستدامة وادخال الاصلاح الضريبي الأخضر بينما تحسن الفعالية البيئية للنمو الاقتصادي، بالإضافة الى أنها تشكل وسيلة لتهدئة التوترات بين الحد من الفقر والاستدامة البيئية.[28]

بالرغم من تعدد الاستراتيجيات المتبعة نظريا الا أن أكثرها لم تحقق مستوى الأمن البيئي المطلوب وهذا يرجع إلى وجود مجموعة من التحديات التي تعتري تطبيق هذه الاستراتيجيات واقعيا:

- تحيط بهذه الاستراتيجيات أبعاد سياسية تجعلها محل خلاف وتجعل تنفيذها صعبا حيث أن هناك سيطرة في أنماط التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسود العالم في مقابل اهمال الاعتبارات الانسانية والبيئية[29]

- تحيط بالمشاكل البيئية مصالح متعارضة تحتاج إلى معالجات مستندة إلى فكر بيئي سليم فرغم ان الفئة الغنية تساهم بشكل كبير في الاختلال البيئي بسبب انماطها وثقافتها الاستهلاكية الا ان العبء الأكبر من نتائج التدهور البيئي الناتج يقع على عاتق الفئات الفقيرة.

- غياب الاليات اللازمة للالتزام بتنفيذ الاستراتيجيات البيئية.

- خصوصية التهديدات البيئية.

- غياب اتفاق يجمع بين الفكر البيئي وحقوق الانسان.

المبحث الثاني: آليات الامن البيئي بين التمكين وتحقيق الانتفاع به

تقتضي ترقية الأمن البيئي جملة من الآليات منها ما هو اجرائي ومنها ما هو مؤسساتي، الأمر الذي سيتم التفصيل فيه من خلال مطلبين على النحو التالي:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المطلب الأول: الآليات الإجرائية

ينص المبدأ 10من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على ما يلي (تعالج القضايا البيئية على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب، وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة على المجتمع، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار، وتقوم الدول بتسيير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع وتكفل فرص الوصول بفعالية إلى الإجراءات القضائية والإدارية بما في ذلك التعويض وسبل الانصاف).[30]

ومنذ اعتماد هذا المبدأ اكتسبت عناصره (الوصول إلى المعلومات، المشاركة العامة، اللجوء للقضاء) تزايد تنفيذها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني[31]، لأن هذه الآليات الإجرائية تساهم في تحقيق الاستدامة البيئية والتمكين القانوني للمواطنين بما في ذلك الفقراء والمهمشين بالتساوي في الفرص بين الجميع، [32] وهذا من اجل حماية البيئة وتحقيق أمنهم البيئي، من خلال حق حصولهم على المعلومات البيئية التي تمكنهم من صنع قراراتهم وسياساتهم البيئية التي بدورها تمنحهم حق الوصول للعدالة للدفاع عن الانتهاكات التي تمس بالسياسات البيئية وإنفاذ التشريعات البيئية.

بالرغم مما تحققه هذه الآليات الإجرائية من تمكين قانوني للمواطنين لتحقيق أمنهم البيئي، غير أننا نجد من ناحية الواقع أو التطبيق أن هذه الآليات مجسدة ومطبقة بشكل محتشم خصوصا في الدول النامية مما أدى بوجود أمن بيئي ضعيف أو حرج إن لم نقل منعدم، وهذا راجع إلى عدة عوائق وصعوبات تعتري تجسيد هذه الآليات الإجرائية نذكر منها على سبيل المثال:

- غياب الثقافة والوعي البيئي لدى العامة حيث أن الأغلبية لا يبالون بالبيئة إلا إذا مست مصلحتهم الشخصية.
- عدم أخذ مشاركة الجمهور بعين الاعتبار في صنع القرارات حيث أن القرار النهائي يرجع للسلطات.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

• سياسة الدولة في تتبني هذه الآليات حيث أنه في معظم الأحيان تتذرع السلطات العامة بالسر في المعلومات.

المطلب الثاني: الآليات المؤسساتية:

أخذت الآليات المؤسساتية تلعب دورا كبيرا في مجال حماية البيئة وبسبب الاهتمام المتزايد بمشاكل البيئة، وجدت العديد من الآليات المؤسساتية المعنية بالبيئة وتنوعت بين منظمات دولية حكومية وغير حكومية، عامة أو متخصصة بالإضافة إلى مؤسسات وطنية.

وسنكتفي في هذا الصدد بثلاث أمثلة فقط نظرا لوجود العديد من الآليات المؤسساتية المعنية بالبيئة:

أولا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP

اهتمت الأمم المتحدة بالشؤون البيئية وبشكل متزايد مطلع سنة 1968م عندما أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وتبعته الجمعية العامة لعقد مؤتمر أطلق عليه مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية 1972م، وكان من أبرز الانجازات الرئيسة بهذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة.

اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في دورته الثالثة في عام1975م، الأهداف والاستراتيجيات بشأن برنامجه في مجال البيئة على النحو التالي:

- المساهمة في تطوير قانون دولي يتلاءم مع الاحتياجات التي نتجت عن الاهتمام بالبيئة.

- المساهمة في تطوير القانون البيئي على المستوى الوطني والإقليمي، وذلك بتشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية التي تتناول القضايا البيئية العالمية، تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية والثنائية بشأن القضايا البيئية، حث المنظمات الدولية لإدخال القانون البيئي ضمن الأنشطة التي تقوم بها، تكييف القوانين البيئية الوطنية مع متطلبات القانون الدولي البيئي.[33]

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وقد أحرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP تقدما ملحوظا في الميدان القانوني، وكان الانجاز الأهم ابرام العديد من الاتفاقيات البيئية، وتطوير برنامج عمل حيث أعطيت ثلاث مشاكل أولية اهتماما خاصا نظرا لأهميتها ودرجة خطورتها وهي: استنفاذ طبقة الأوزون، تلوث البحار رغم أن مبدأ مكافحة هذا النوع من التلوث وردت في جميع اتفاقيات البحار الإقليمية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل دولي للمشكلة، والقضية الأخيرة متعلقة ب نقل النفايات السامة والخطيرة والتخلص منها.

ثانيا: مرفق البيئة العالمي

أنشئ مرفق البيئة العالمي في 1991م كشراكة تجريبية بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وظهر مرفق البيئة العالمي كأداة مالية مهمة لتسهيل تنفيذ الاتفاقيات التي تمخضت عن المؤتمر، ويساعد المرفق من خلال المنح والقروض التي تمنح بفوائد منخفضة للبلدان النامية، على تمويل المشاريع الوطنية والاقليمية والدولية التي يستفيد منها جانب واحد من الجوانب الأربعة للبيئة العالمية وهي تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وطبقة الأوزون والمياه الدولية. كما قام المرفق بتعميم التدابير المتصلة بالوقاية من تدهور الأرض، خاصة ما يتعلق بمكافحة التصحر وازالة الغابات(34).

ثالثا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية من المنظمات الدولية التي تعنى بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية، بالتعاون مع الدول والمنظمات المتخصصة للحد من الآثار الضارة على حياة الإنسان وعلى الثروات حيث تنصب أهدافها على الإسراع وزيادة مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرفاه في العالم برمته، وتعمل على تقييد الدول بمعايير السلامة وتطبقها على الأنشطة التي تقوم بها بواسطة اتفاقيات ثنائية أو جماعية، وبموجب المادة3 من دستور الوكالة يحق لها مراقبة ومتابعة مدى تقيد الدول بمعايير السلامة الواجب إتباعها للوقاية من الإشعاع عند استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

لقد قامت كثير من الدول بتبني معايير واجراءات السلامة في قوانينها الوطنية بهذا الخصوص كما ساهمت الوكالة في تطوير القواعد والمعايير الدولية للنقل السلمي

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

للمواد الذرية، بالإضافة إلى أنها أقرت الخطوط العريضة لرصد ومنع التلوث الاشعاعي الذي يصيب الأفراد والبيئة، والمعالجة الآمنة للنفايات الاشعاعية والتخلص منها.

وفي عام 1984م اقترحت الوكالة تعليمات للتوصل إلى تدابير بين الدول الأعضاء من أجل تقديم العون المتبادل في حالة الطوارئ عند وقوع حادث نووي أو أزمة اشعاعية غير أن ما يأخذ على هذه التعليمات أنها عبارة عن توصيات بحتة لم تكن ملزمة من الناحية القانونية، ولم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الدول المنتجة نوويا.(35)

رغم كل المجهودات التي يقوم بها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال وضع القواعد القانونية المعنية بالبيئة وتمويل المشاريع البيئية ومتابعة مدى تقيد الدول بمعايير السلامة الواجب إتباعها للوقاية من الإشعاع عند استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية إلا انه لا يسعنا إلا أن نتفق على أن هذا العمل يشكل نصف الطريق.

خاتمة

من خلال ما سبق بيانه فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات يتم عرضها كالتالي:

- للأمن البيئي أهمية قصوى في تحقيق مستوى راقي من العلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به والذي يعود بالفائدة على الجانبين، كما أنه فرصة مهمة لنشر السلم والأمن في العالم.
- بالنسبة للتحديات والرهانات فإن الأمن البيئي يواجه العديد منها مثل مشكلة الندرة وشح الموارد ومشكل الاطراد في التحرر من التهديدات وتباين مفهوم الأمن بين الدولة والأفراد.
- ان الاستراتيجيات والاليات المتعلقة بترقية الأمن البيئي وان كانت قد ساهمت في ذلك نظريا وبتحقيق التمكين إلى مستوى معين، الا ان الانتفاع بهذا الامن البيئي يكون ضعيف ان لم نقل منعدم في معظم الأحيان وهذا راجع إلى مجموعة من التحديات والصعوبات التي ذكرناها آنفا .

كل ما سبق يستوجب وضع حلول ومخططات مدروسة على المدى المتوسط والبعيد لمعالجة هذه التحديات، فالأجيال الحاضرة والمستقبلية ستواجه مشاكل خطيرة ناجمة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

عـن الـتغيرات البيئيـة المحدثـة مـن طـرف الإنسـان بدرجـة أولى وإذا مـا تم تجاهـل تفعيـل الأمـن البيئـي وجعلـه أولويـة فـإن ذلـك سـيؤدي إلى صـراعات خطيـرة تبـدأ علـى المسـتوى العالمي ثم المحلي وحتى الوصول إلى المستوى الفردي[36].

وعليـه يمكـن أن نعـرض بعـض التصـورات لاسـتراتيجيات علـى المسـتوى الـداخلي والدولي من شأنها الاسهام في تحقيق الأمن البيئي والارتقاء به ومنها:

- تطـوير التشـريعات الداخليـة الـتي تهـدف الى حمايـة البيئـة عمومـا والوقايـة مـن التهديدات البيئية خصوصا .
- إقامـة هيئـات ومحطـات دوليـة واقليميـة لرصـد ومراقبـة الأخطـار البيئيـة بـين التجمعات الاقليمية، والالتزام بتطبيق توصيات المراصد البيئية على المستوى الداخلي والدولي.
- العمل على التوجه نحو استخدام الطاقة البديلة وايجاد مصادر طاقوية بديلة للفحم والبترول والغاز كالطاقة الشمسية والطاقة النووية السلمية.
- العمل على رفع مستوى الوعي البيئي لدى شعوب العالم وتفعيل دور المجتمع المدني العالمي .
- اعادة النظر جذريا في الاستراتيجيات الصناعية خاصة لدى الدول المتقدمة بطريقة تسمح بالتقليل الى الحد المسموح به للانبعاثات الغازية والمواد الكيماوية والاشعاعية وهذا يتطلب بناء ثقة دولية واسعة بين الدول[37].

الهوامش:

(1)- Rapport Brundtland « Notre avenir à tous », rapport de la commission mondial sur l'environnement et développement de l'ONU, présidée par Harlem Brundtland, 1987.

(2)- Braden,R. Allendy: Environmental Security, International Political Science Preview,Vol21, No1, 2000, P21.

(3)- UNDP: human development report 1994, oxford university press1994,new york,p28.

(4)- أحمد الفايق: أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات الأمنية، ص173، تاريخ الاطلاع 2015/10/05م، على الموقع:

http//www.reseachgate.net/publication/290168284.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(5)- حمدي هاشم: الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب، تاريخ الاطلاع2015/12/06، مقال منشور على الموقع
http://www.feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/EnvironmentalSecurity.htm.

(6)- Dally Simon: Environmental Security, Minnespdis University Of Minnesota Press, 2002, P14.

(7)- طارق ابراهيم الدسوقي: الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2009م، ص52.

(8)- Barnet ,J: Environmental Security Now, What ?Department Of International Relations, Keele Universty,04/12/1997,P34.Seminar.

(9)- Karim Hussien , Donata Gnix Et Julia , Sécurité Humaine: Présentation Des Concepts Et Des Initiatives, Décembre 2004 , S.A.H / D (2004) 547 .Or.Ang .

(10)- Mechel Fridirik, La Sécurité Environnementale, Elément De Définition, P 761 – www. erudit ,org

(11)- Norman Myers, What is Environmental Security?, Institute for Environmental Security, 2004,p01. www.envirosecurity.org

(12)- ايهاب طارق عبد العظيم: أثر التشريعات الوطنية والقانون الدولي على تحقيق الأمن البيئي، الملتقى العلمي، الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأثره على الأمن البيئي، كلية العلوم الاستراتيجية، المنامة، مملكة البحرين، 18/20/مارس2014، ص5.

(13)- أحمد الفايق: المرجع السابق، ص175.

(14)- RITA Floyd, The environmental security debate and its significance for climate change, 2008, p 42.

(15)- Organisation Internationale De La Francophonie, Document D 'Information, Délégation Aux Droits De L'homme Et A La Démocratie, Janvier 2006, P 08: «La Sécurité Humaine Résultant Des Conflits Et De La Violence D'une Part, Les Liens Entre La Sécurité Et Le Développement D'autre Part »

(16)- Michel Prieur: les principes généraux du droit de l'environnement, faculté de droit et des sciences économiques de limoges, France, p19.

(17)- Norman Myers, Op- cit, p2.

(18)- Norman Myers, Op- cit, p2.

(19)- برقوق محند: محاضرات مقياس الامن البيئي ألقيت على طلبة السنة الأولى ماجستير، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة سطيف2، السنة الجامعية 2012/2011، ص14.

(20)- جامعة الدول العربية: ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2005/11/07، ص8.

(21)- جامعة الدول العربية: نفس المرجع، ص9.

(22)- الأهداف الاستراتيجية، تاريخ الاطلاع2012/05/11، على الموقع: www.moenv.gov.jv

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(23)- تقرير التنمية البشرية 2007- 2008: "محاربة تغير المناخ، التضامن الانساني في عالم منقسم "، برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، 2007م، (UN Plaza, New York, New York, 10017, USA 1)، ص159.

(24)- تقرير التنمية البشرية 2007- 2008: نفس المرجع، ص195.

(25)- تقرير التنمية البشرية 2007- 2008: نفس المرجع، ص195.

(26)- بوسبعين تسعديت: أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقي الوطني الأول حول: البيئة والتنمية المستدامة، كلية علوم الطبيعية والحياة وعلوم الأرض، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص5، 6.

(27)- موقع الاذاعة الجزائرية: "كوب 21"، 175 دولة منها الجزائر توقع بنيويورك على الاتفاق حول التغيرات المناخية نشر بتاريخ2016/04/22، تم الاطلاع بتاريخ 2017/11/22، على الموقع http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160422/75397.html

(28)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: التوقعات العالمية المتعلقة بسياسات الاستهلاك والانتاج المستدامين، موجز تنفيذي، 2012، ص ص4، 5.

(29)- شهيرة حسن احمد وهبي، البيئة وحقوق الانسان، من كتاب التنمية البشرية واثرها على التنمية المستدامة، 2007، ص227.

(30)- المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، التطبيق والتنفيذ، تقرير لجنة التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 7- 25 أفريل 1997م، ص 17.

(31)- نجد مثلا المشرع الجزائري قد تبنى الحق في الاعلام البيئي من خلال القانون 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد43 . وبالتحديد في المادة 6 منه: " ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي ويتضمن ما يأتي:

1- شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص.

2- كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية

3- إجراءات وكيفيات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية

4- قواعد المعطيات حول مختلف الجوانب البيئية العامة، العلمية، التقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.

5- كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي.

6- إجراءات التكفل بطلبات الحصول على المعلومات.

ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان مساهمة الأفراد في إعداد القرارات التي يمكن أن يكون لها أثر مهم على حياتهم وبالتالي يشكل هذا الإجراء صورة (الديمقراطية الايكولوجية)، غير أن الملاحظة التي يمكن أن تثار حول الإعلام البيئي في الجزائر هو النقص الفادح في المعلومات التي تقدمها الإدارة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

والسبب هو حبس الإدارة للمعلومات من جهة والعجز الحقيقي لدى الهيئات المركزية فيما يتعلق بالبيانات الموجهة للجمهور. أنظر منصور مجاجي: دراسة مدى التأثير على البيئة كأداة لحمايتها من أخطار التوسيع العمراني، مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة المدية، ديسمبر 2009، عدد 03، ص 11.

(32)- تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية 11فيفري 2010، ص18.

(33)- صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي: النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، الطبعة الأولى، منشورات حلبي الحقوقية، 2010، ص112.

(34)- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنفيذ جدول أعمال القرن 21، الأمم المتحدة 28جانفي/8فيفري2002، ص ص51- 52، رقم الوثيقةE/cn.17/2002/pc.2/7

(35)- صلاح عبد الرحمن الحديثي، المرجع السابق، ص118.

(36)- Norman Myers, Op.cit. ,p2

(37)- إلياس أبو جودة، الأمن الانساني وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009، ص20.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368